



الوسط مفهومه . مجالاته . تحديده في الاقتصاد الإسلامي

أ. د. نعمت عبد اللطيف مشهور (*)

نختص منها بالدراسة مبدأ الوسط .
ذلك أن الأمة الإسلامية تنفرد بهذه
القيمة التي لم تكن لأمة من قبل ، فلم
يرد في الكتب المقدسة أو الشرائع
السابقة على الإسلام أن وصفت أمة
بأنها أمة وسط ، وصبغت هذه
الخصيصة جميع مفاهيمها الدينية
والدنيوية ، وكل تصرفات أفرادها
وسلوكلهم .

فقد أراد الحق سبحانه أن توجد في
الإنسانية أمة وسطى تكون نموذجًا ،
تحمل للناس رسالة الإيمان والسلام ،
رسالة العدل والاعتدال ، الرسالة
الإسلامية الوسطى؛ لأن الإسلام أوسط
الأديان ، أي أنه رمز بقائها وصفائها

إن النظام الإلهي الشامل الذي أرساه
الحق سبحانه لأبناء دينه الحنيف يعتمد
على منظومة متكاملة من القيم الفاعلة
التي تشكل المنهج الإسلامي ، وتحدد
معالمه ، وترسم له مسارات الفعل
والعمل ، مما يجعل منه رسالة حضارية
صالحة لكل زمان ومكان ، يغتم
التمسك بها بالفلاح الدنيوي والنعيم
الأخروي الأبدى .

إن المدخل القيمي للمنظور
الإسلامي في رسالته الحضارية للأمة
يشتمل على العديد من العناصر متتابعة
الحلقات ، متراكمة المستويات ، تكون
فيما بينها إطارًا معياريًا للظواهر
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامي - كلية التجارة - جامعة الأزهر للبنات .

ووحدها وتكاملها واتصالها.

وتهدف هذه الورقة البحثية - بحول الله وقوته - إلى جلاء القيمة التي وصف بها القرآن الكريم أمة الإسلام ، لبيان ما يعنيه مفهوم الوسط في تميز الإسلام وأمته ، في ميدان المعرفة ومنهج النظر والحياة ، وبخاصة في المجال الاقتصادي منه ، لمحاولة الوصول إلى معيار للوسط الإسلامي ، يمكن بواسطته تحديد الوسط لكل المتغيرات والعلاقات والتصرفات الاقتصادية ، وذلك من خلال التعرف على :

١- مفهوم الوسط الإسلامي .

٢- مجالات الوسط .

٣- تحديد معيار الوسط .

٤- تطبيق معيار الوسط في الاقتصاد الإسلامي .

١- مفهوم الوسط الإسلامي:

يحتل مبدأ الوسط مكانة مهمة في تميز الأمة الإسلامية ، وفي تحديد مسارات العمل والفكر بها ، ويرجع ذلك إلى تفرد مفهوم الوسط لدى أمة الإسلام ،

مما يستلزم استجلاء هذا المفهوم في لغة العرب ، والتعرف على ما اصطلح عليه مفكروها وعلمائها في هذا الصدد ، فضلاً عن التعرف على مفهوم الوسط من خلال آيات القرآن الكريم ، وذلك من خلال دراسة :

أ - الوسط في اللغة .

ب - الوسط في الاصطلاح .

ج - الوسط في القرآن الكريم .

أ - الوسط في اللغة :

وسط الشيء - في لغة العرب - ما بين طرفيه وهو منه ، وكل موضع صالح فيه فهو وسط ، وهو المعتدل من كل شيء^(١) .

وسَط الشيء محركة ، ما بين طرفيه كأوسطه ، فإذا سكنت السين أي وسَط فهو ظرف لا إسم ، وهو بين . ووسط الشيء وتوسطه : صار في وسطه^(٢) وقال أحمد بن يحيى الفرق بين الوسط والوسَط : أنه ما كان يبين جزء من جزء فهو وسَط مثل الحلقة من الناس والسبحة والعقد ، قال : وما كان

(١) ابن منظور : لسان العرب ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٩ م . ج٦ ، ص ٤٨٣١ - الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت . ص ٥٢٣٦ - مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م . ج ٢ ، ص ١٠٣١ .

(٢) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ج٦ ، ص ٤٨٣٣ - الفيروز أبادي : القاموس المحيظ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م . ج ٢ ، ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .

مصمماً لا يبين جزء من جزء ، فهو وَسَطٌ مثل وَسَطِ الدار والراحة والبقعة^(١) ، وفَسَّرَ ذلك الراغب الأصفهاني بقوله : وَسَطُ الشيء : ما له طرفان متساويان القدر ، ويقال ذلك في الكمية المتصلة ، كالجسم الواحد ، ووسْط بالسكون : يقال في الكمية المنفصلة كشيء يفصل بين جسمين نحو : وَسْطُ القوم كذا^(٢) .

والوسط محرّكة من كل شيء أفضله وأعدله ، وقد يأتي الوسط صفة ، وإن كان أصله أن يكون اسماً ، وذلك في مثل قوله تعالى وتقدس : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣] أي عدلاً وخياراً^(٣) وهذا تفسير الوسط وحقيقة معناه ، قال الزجاج فيه قولان : قال بعضهم وَسْطاً عدلاً ، وقال بعضهم خياراً ، واللفظان مختلفان والمعنى واحد لأن العدل خير والخير عدل . وهو من أوسط قومه ، أي خيارهم ، مثل وصف النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان من

أوسط قومه أي من خيارهم وأشرفهم ، فهي تصف الفاضل النسب ، بأنه من أوسط قومه^(٤) والوسيط : المتوسط بين المتخاصمين ، والقائم بالوساطة^(٥) .

ب - الوسط في الاصطلاح :

الوسط والأوسط يأتي اصطلاحاً في معنى الاعتدال والبعد عن الغلو ، ويأتي في معنى الأفضل ، إذ أن الوسط بطبيعة الحال محمي من العوارض والآفات التي تأتي أطراف الشيء ، وقد استعمل الوسط في الفضائل ، ثم صار الوسط وصفاً للمتصف بالفضائل^(٦) فالوسط خير إذن من الطرف دائماً ، والتوسط خير من التطرف ، وتفضيل الوسط يرجع إلى أنه رمز للتوازن والعدل ، وهو كذلك رمز للوحدة ، ورمز للترابط والاتصال والتكامل . فالوسط رمز للوحدة لأنه لا يتعدد ، في حين أن الأطراف من شأنها أن تتعدد ، فالشيء الواحد يمكن أن يكون له أطرافاً متعددة ، ولكن لا يمكن أن يكون له إلا وسطاً واحداً ، كذلك

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ج٦ ، ص ٤٨٣٣ .

(٢) الراغب الأصفهاني : المفردات في غريب القرآن ، مرجع سابق ، ص ٥٢٢ .

(٣) ابن منظور : المرجع السابق ، ج٦ ، ص ٤٨٣١ - الفيروز ابادي : القاموس المحيط ، مرجع سابق ، ج١ ، ص ٣٩١ .

(٤) ابن منظور : المرجع السابق ، ج٦ ، ص ٤٨٣٣ ، ٤٨٣٤ .

(٥) أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين ، دار الصابوني ، لبنان ، د.ت. ج٢ ، ص ٣٩١ ، ٣٩٢ - مجمع اللغة العربية : المعجم

الوسيط ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ١٠٣١ .

(٦) جمال الدين محمود : قضايا معاصرة في الدعوة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م . ص ١٠١ .

فإن الأطراف المتعددة لا بد وأن تختلف^(١).

والقول أن الوسط هو العدل والخيار، هو لأن الزيادة على المطلوب في الأمر إفراط، والنقص عنه تفريط وتقصير، وكل من الإفراط والتفريط ميل عن الجادة القويمية، فهو شر ومذموم، فالخيار هو الوسط بين طرفي الأمر أي المتوسط بينهما^(٢)، ومن ذلك أن خير الأمور أوسطها: قال ابن الأثير في هذا: كل خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان: فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم، ويتجنبه بالتعري منه والبعد عنه، فكلما ازداد منه بعداً ازداد منه تقرباً، وأبعد الجهات والمقادير والمعاني من كل طرفين وسطها، وهو غاية البعد منها، فإن في الوسط فقط بُعد عن الأطراف المذمومة بقدر الإمكان^(٣).

جـ - الوسط في القرآن الكريم :
جاء ذكر الوسط بصور مختلفة في خمس مواضع بالتنزيل العزيز منها :
- الأول : قول الحق سبحانه : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣] ووسطاً أي متوسطين بين الغلو والتفريط، ووسط كل شيء أعدله والطريقة الوسطى المثلى^(٤) أي جعلناكم أمة عدولاً وخياراً، بما وفقناكم إليه من الدين الصحيح والعمل الصالح، لتكونوا مقرر الحق بالنسبة للشرائع السابقة، وليكون الرسول مهيمناً عليكم ليسدكم بإرشاده في حياته، ومنهجه سنته بعد وفاته^(٥)، والوسط هنا ليس وسطاً تاريخياً أو جغرافياً أو ثقافياً أو عرقياً، لأن السبب فيه هو القرآن ومنهجه، وإنما هو وسط بمقدار ما تكسب الأمة من اتباع المنهج القرآني في حياتها والعمل به والسير عليه^(٦) فالوسط هنا هو الخيار، فقد جعلت هذه الأمة وسطاً لما خصّها الله بأكمل

(١) أحمد النجار : المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م. ص ٦٢.

(٢) محمد رشيد رضا : تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢م. ص ٥٩٨.

(٣) ابن منظور : لسان العرب، مرجع سابق، ج٦، ص ٤٨٣٤.

(٤) ابن الخطيب : أوضح التفاسير، المطبعة المصرية، مصر، ط٧، ١٩٣٨م. ص ٢٥.

(٥) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : المنتخب في تفسير القرآن الكريم، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨م. ص ٣١.

(٦) محمد عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م. ص ١٠٤.

الشرائع وأقسام المناهج وأوضح المذاهب^(١) ويتقارب الوسط هنا مع معنى المثالية ، لذلك فقد فسر العلماء والمفسرون ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي أمة مثالية لو اتبعت شريعة الله سبحانه وتعالى ، وقامت بحققها^(٢) .

- الثاني : قوله تعالى : ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَخْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة ٨٩] أي من خير ما تطعمونهم لأنه الوسط من كل شيء : أعدله وأخيره ، ولا يمكن أن يكون أوسط) . بمعنى أقصد لأن سياق الآية يأباه ومقصد القرآن الكريم ينفيه ؛ لأن الله تعالى استبدل الإطعام بالكسوة ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ ولا يعقل أن تكون الكسوة معادلة إلا بخير الطعام لا أدونه^(٣) .

- الثالث : قول الحق تعالى : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة ٢٣٨] والصلاة الوسطى هي أفضل الصلوات وأعظمها أجراً ، ولذلك

خصت بالمحافظة عليها ، وقيل أنها وسط بين الصلوات ، ولذلك وقع الخلاف فيها فقليل صلاة العصر لتوسطها النهار ، وقيل المغرب أو العشاء - وقيل الفجر لتوسطها بين صلاتي الليل وصلاتي النهار ولما فيها من المشقة والثقل على المنافقين ، و قال أبو الحسن : الصلاة الوسطى يعني صلاة الجمعة ، لأنها أفضل الصلوات وقد أخفاها تعالى ليحافظ المؤمنون على صلواتهم أجمع^(٤) .

الرابع : قول الحق تبارك : ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ [القلم ٢٨] أوسطهم أي أمثلهم ، وأعدلهم قولاً ، وأصدقهم وأخيرهم - وكان معارضاً لهم - ولم يكن مرتضياً حرمان المساكين^(٥) .

- الخامس : قول الحق تبارك وتعالى : ﴿فَوَسَّطْنَا بِهِ جَمْعًا﴾ [العاديات ٥] أي توسطهن بهذا الوقت جموع الأعداء^(٦) .

يتضح أن الوسط - كما ورد في قول الحق سبحانه وتعالى ، يدل على الأخير

(١) محمد نسيب الرفاعي : تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير ، بيروت ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م . ص ١١٨ .

(٢) محمد أبو زهرة : المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت. ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٣) ابن الخطيب : أوضح التفاسير ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٦ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ج ٦ ، ص ٤٨٣٤ .

(٥) ابن الخطيب : المرجع نفسه ، ص ٧٠٤ أبو زهرة : المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٦) ابن الخطيب : المرجع نفسه ، ص ٧٦٠ .

والأفضل والأمثل ، وإن دلَّ أيضًا على التوسط في المكان والمكانة أو في الترتيب.

٢- مجالات الوسط :

يتضح من التعريف اللغوي والاصطلاحي للوسط ، أنه يشير إلى معاني العدل والاعتدال والتوازن والاستقامة والخيرية والمثالية التي يدعو إليها الإسلام ، والتي يتسم بها الاعتقاد والأخلاق والتشريع والسلوك ، فيضمن للأمة الإسلامية الاحتفاظ بخصوصيتها ، التي جعلها الخالق سبحانه حقًا من حقوقها^(١).

ذلك أن الموقف الوسط الذي تتميز به ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ لا يأتي من التلقيق بين مواقف متطرفة ، أو التوسط بين متضادين ، أو الجمع بين متعارضين ، أو إرضاء لطرفين متنافرين ، إنما هو الموقف الأفضل والأمثل ، الذي هو المنهاج الكامل للإنسان المسلم ، ويغطي كل شؤون الحياة التي تتعلق بالعقيدة والسلوك والحياة الاجتماعية والاقتصادية ، كما يوجه تفكير علماء المسلمين واجتهادات فقهاء ، وصولاً إلى

الحكم الشرعي في إطار النص القرآني ، مهما اختلفت الأزمنة والأمكنة والظروف والأحوال^(٢).

ويتجلى وسط الأمة الإسلامية في التوازن المقسط الذي أقامه الإسلام بين الفرد والمجتمع ، كما أقامه في كل المتقابلات الأخرى : بين الدنيا والآخرة ، بين الجسم والروح ، بين العقل والقلب ، بين المثالي والواقعي ، بين وازع الإيمان ووازع السلطان^(٣).

ويمتد أثر مبدأ الوسط ومكانته إلى مختلف المجالات الإسلامية بصفة عامة ، كما يمكننا أن نرصد أثر هذا المبدأ الهام في كل مجالات الاقتصاد الإسلامي .

أ- مجالات الوسط في المفهوم الإسلامي :

تتضح روح الوسط ومفهومه في مختلف المجالات العقيدية والعلمية والتشريعية والأخلاقية ، حيث نجد أنه :

١- في مجال العقيدة : يتضح مبدأ الوسط في عدم الغلو أو التفريط في الدين ، من خلال التهاون في العقائد والمفاهيم الدينية أو التجاوز فيها ، من خلال الافتراء على الأحكام الشرعية

(١) محمود جمال : قضايا معاصرة في الدعوة ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٢) راجع المرجع نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٣) يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م . ص ٨٣ .

المنظم ، بين فضائل الروح ومطالب الجسد^(٣) .

٤- في مجال الأخلاق والسلوك الإسلامي :

يضمن الأخذ بمبدأ الوسط التوفيق والموازنة بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية ، بين مصلحة الدنيا وثواب الآخرة ، بين مطالب الجسد وتهذيب الروح ، بين إشباع الغرائز وتربية الوجدان^(٤) .

إن وسط المنهج الإسلامي وعدله بين النواحي الروحية والمادية ، يحصنه من تسرب الغلو المادي ، كما يحميه من التطرف الروحي ، ومن كل غلو أو تطرف في أي اتجاه كان ، ولذلك كان اختلافه عن المذاهب المتطرفة ، واستقلاله ، وانفصاله ميزه عنها^(٥) .

إن اتباع الوسط في مختلف هذه المجالات لا يعمل على التليفق بين الأطراف المذمومة والمواقف المتنافرة ، ولا على تغليب طرفاً على آخر ، وإنما إلى تحقيق الواقعية المثالية التي تعترف بسلامة كلا الطرفين ، حيث أنهما

بالاستباحة أو التحريم من غير دليل كاف ، من خلال الابتداع في السلوك الديني أو التقدير فيه على غير ما جاءت به الأحكام الإلهية وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم القولية والتقريرية^(١) .

٢- في مجال التفكير الإسلامي :

يسيطر مفهوم الوسط في موازنة العلماء - عند البحث في مختلف القضايا - بين العقل والنقل ، بين الوحي والنص ، بين الواقع والمثل العليا ، بين الغايات والوسائل ، بين الدين والدنيا ، بين الجبر والاختيار ، ويظهر ذلك جلياً في كتابات المفكرين المسلمين الذين يستلهمون روح القرآن الكريم ، ومواقف الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد كان خلقه القرآن^(٢) .

٣- في مجال التشريع الإسلامي :

يؤدي مفهوم الوسط إلى تحقيق فكرة العدالة من خلال الجمع والتوفيق والعدل بين حقوق الله وحقوق الناس ، بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة ، بين المبادئ الأخلاقية والمصالح الاقتصادية ، بين العمل الفردي والعمل الجماعي

(١) راجع عبد الرحمن حسن حنكة الميداني : الالتزام الديني منهج وسط ، دعوة الحق ، مكة المكرمة ، العدد (٣٤) ، السنة الرابعة ، محرم ١٤٠٥ هـ / أكتوبر ١٩٨٤ م . الفصول من الثالث إلى السادس .

(٢) جمال الدين محمود : قضايا معاصرة في الدعوة ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٣) أحمد النجار : المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٣ - محمد أبو زهرة ، المجتمع الإنساني في ظل الإسلام ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) أحمد النجار : المرجع نفسه ، ص ٦٣ ، ٦٦ .

متلاقين غير متضادين ولا مفترقين ،
فهما مترابطان بما يحقق صالح المسلم في
دنياه ، وآخرته ، دون إفراط أو تفريط
ولا طغيان أو إفسار .

ب - مجالات الوسط في الاقتصاد الإسلامي :

يتضح مبدأ الوسط بصورة تطبيقية
عملية في مجال الاقتصاد الإسلامي ،
حيث يرسى للإنسانية بناءً اقتصادياً
قائماً على العدل والخيرية ، بدلاً من
السيطرة والغلبة ، بناءً يعترف بكل
الأطراف ، ويضع لها النهج الفطري
الذي لا يقاومها ، وإنما يوظفها لخير
الإنسانية ، بناءً لا يعترف بالحقوق
والحریات المطلقة ، وإنما يضع لها
الضوابط التي توجهها إلى الطريق المثمر
المنتج .

إن تطبيقات مبدأ الوسط في الاقتصاد
الإسلامي تتعدد لتشمل مختلف المجالات
الاقتصادية :

١- في مجال المصالح والحريات
الاقتصادية : يؤدي تطبيق مبدأ الوسط
إلى الموازنة بين حرية الفرد ومصلحة
الجماعة ، بين الاستمتاع الحلال بالدنيا
وثواب الآخرة .

٢- في مجال الحقوق والواجبات

الاقتصادية : يكون لمبدأ الوسط أثره في
الموازنة بين رأس المال والعمل ، بين
المنتج والمستهلك ، بين مصالح المنتجين
والوسطاء والمستهلكين ، بين المصلحة
الفردية ومصلحة المجتمع ، بين مصالح
الفئات الاجتماعية بعضها وبعض .

٣- في مجال الملكية : ينفرد الإسلام
بأن أصل الملكية فيه للخالق سبحانه فهو
تعالى ﴿مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران
٢٦] وهو سبحانه ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾
[المائدة ١٨] كما أنه تعالى ﴿لِلَّهِ مُلْكُ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة
١٢٠] . وهو المالك الأوحـد ﴿وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ﴾ [الفرقان
٢] .

أما الناس فهم خلفاء في مال الله
سواء كانوا جماعات أو أفراداً ،
﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾
[الحديد ٧] .

وينطبق مبدأ الوسط على نظام
الملكية في الإسلام ، حيث لا تفرد مطلق
بالملكية ، ولا شيوع مطلق لها ، سواء
للأفراد أو الجماعة أو الدولة ، ذلك أن
الإسلام يعترف بالملكية الفردية ، ويعطي
للمسلم حق تملك ما يحصل عليه من

طريق حلال بمجهوده ، أو آل إليه من مجهود خلال الآخرين كإرث أو هبة ، كما يشترك الأفراد في تملك بعض الموارد ملكية جماعية لما لها من أهمية في حياة الأفراد والأمة ، كمصادر الطاقة والحياة من مياه وبترول ومناجم وبحار وأنهار ومراعي وصحاري وغابات غير معمرة ، كذلك ينفرد الإسلام بالملكية الجماعية من خلال الوقف الذي يخصص لصالح جماعة معينة أو غير معينة لكون الاستفادة من هذه الملكية وما تدره من عائد تحقيقاً لوصية الواقف .

٤- في مجال الميزان : يتجلى مبدأ الوسط في أسطح صوره من خلال الموازنة بين حق كل من البائع والمشتري ، حيث يؤدي التطفيف بالإخسار ، وعدم إيفاء الكيل والميزان ، إلى ضياع حق المشتري ، كما يؤدي التطفيف بالبخس وزيادة استيفاء الكيل والميزان ، إلى ضياع حق البائع ، لذا كان الوعيد من الحق سبحانه ﴿وَلِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [سورة المطففين ، الآيات رقم ١-٣] كما كانت الأوامر الإلهية بضرورة إيفاء الكيل والوزن بالعدل

﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الاسراء ٣٥] ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام ١٥٢] ﴿أَلَا تَطْفُوا فِي الْمِيزَانَ وَأَقِيمُوا الزُّنْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمن ٨ - ٩] ﴿وَلَا تَقْصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ﴾ [هود ٨٤] وكذلك الأوامر الإلهية بعدم بخس الناس أشياءهم ﴿فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف ٨٥] ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَغْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود ٨٥] .

إن الالتزام بهذه الأوامر الإلهية يضمن لكل ذي حق حقه ، كما يضمن عدم ضياع أموال الناس وجهودهم المبذولة في إنتاج السلع وتسويقها ، وذلك بتحديد الثمن العادل الذي يفني المنتج حقه دون بخس ولا إخسار .

إن الالتزام بالوسط في الميزان يضمن تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات الاقتصادية جميعاً ، ذلك أن الحق سبحانه أرسل مع رسله المختارين الكتب المتضمنة للأحكام ، وشرائع الدين ،

والميزان ، الذي يحقق الإنصاف في التعامل^(١) وطالب الناس القيام بالقسط والالتزام بالوسط في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد ٢٥] ويؤكد الأمر الإلهي على معنى دقيق رائع ، وهو مسئولية الناس أن يقوموا بالقسط ويلتزموا بالوسط بأنفسهم، مهتدين في ذلك بما أنزل الله على الرسل من كتاب وميزان^(٢) ويمتد تنفيذ هذا الأمر الإلهي من السلع المادية التي تكال وتوزن ، إلى تقدير الجهد الإنساني من خلال تحديد الأجور دون بحس أو شطط ، حتى يحصل العامل على حقه ، ولا يتكبد صاحب العمل نفقة تفوق ما يحصل عليه من نتيجة جهد العامل ، ويضمن ذلك عدم الجور على حق أي من الطرفين، وانتظام الحياة الاقتصادية والاجتماعية واستقامتها .

٥- في مجال إشباع الحاجات : يؤدي تطبيق مبدأ الوسط إلى تحديد نوعية

الإشباع وكميته معاً، ذلك أن إشباع الحاجات في الإسلام يكون من أفضل الموارد التي أخرجها الخالق لعباده ، على أن يتم ذلك دون تقتير أو إسراف ومخيلة ، لقول الحق سبحانه ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف ٣١] أي لا تحرموا التجميل بالثياب التي خلقها الله لنفعكم ، وإنما البسوا أفخر ثيابكم وأطهرها عند كل صلاة أو طواف ، ولا سيما يوم الجمعة ويوم العيد ، وتطيبوا فإن الطيب والسواك من تمام الزينة^(٣) . إلا أن إشباع الحاجات من ملابس ومأكل ومشرب يجب أن يكون بعيداً عن الإسراف ، بما يضر النفس والمال. عن ابن عمرو رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة»^(٤) . وقد أعطي الرسول صلى الله عليه وسلم مثلاً تطبيقياً لكيفية التزام الوسط في الطعام

(١) المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : المنتخب في تفسير القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص ٨٠٨ .

(٢) يوسف القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٣٥٧ .

(٣) محمد نسيب الرفاعي : تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٩٢ - محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨١ م . ج ١ ، ص ٤٤٣ .

(٤) لأحمد في مسنده وللنسائي، ولابن ماجه، وللحاكم في المستدرک في أبو الفضل بن الصديق الحسني : الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٨ هـ / ١٩٥٢ م . ص ٤٠٤ . حديث رقم ٢٥١٦ .

٦- في مجال الإنفاق : نجد أن التزام الوسط من الأوامر الإلهية المباشرة ، سواء فيما يتعلق بنوعية أو كمية الإنفاق ، فالأمر الإلهي يؤكد على ضرورة الموازنة عند الإنفاق بين مصالح الدنيا وثواب الآخرة ، لقول الحق سبحانه : ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص ٧٧] أي أطلب الآخرة فيما أعطاك الله من الأموال والثروة بفعل الحسنات ، وبذل الصدقات ، والإنفاق في الطاعات وصلة الرحم ، ولا تنسى أن تبقي لنفسك ما يقيك العوز مما أباح الله من المأكول والمشرب والملابس والمناكح والمساكن ، فإن على الإنسان أن يوازن في إنفاقه ، فيجعل نصيباً مما أعطاه الله من غنى وخير في سبيل الله والعمل للدار الآخرة ، ولا يمنع نفسه نصيبها من التمتع بالحلال في الدنيا ، ذلك أن على الإنسان أن يوازن بين الواجبات المفروضة عليه ، فإن لربه عليه حقاً ، ولنفسه عليك حقاً ، ولأهله عليه حقاً ولزوره عليه حقاً ،

والشراب فيما جاء عن المقدم بن معديكرب رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه ، بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه ، وثلث لشرابه ، وثلث لنفسه»^(١) ويبين ذلك أن إشباع الحاجات الأساسية من طعام وشراب ، يجب أن يكون في الحدود التي تكفي لحفظ الأود وبقاء الحياة السليمة ، فما زاد على ذلك ، فهو إسراف وسوء توزيع للموارد الذاتية والاجتماعية ، يترتب عليه إضرار بصحة الفرد ، وبقدرة غيره من أفراد أسرته الصغيرة ، وأسرة مجتمعه الكبيرة على إشباع حاجاتهم الوسط ، أما ما قل عن كفاية إشباع الحاجات الأساسية ، ففيه هلاك وفوت حياة وإخلال بالقدرة على العمل والعبادة ، كما أن فيه تحريم لما أحل الله من الطيبات الحلال ، لقوله تعالى : ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف ٣٢] . وبذلك يكون الإشباع محققاً للإشباع الأمثل كمّاً وكيفاً ، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة المسلمة .

(١) لأحمد في مسنده وللترمذي ، ولابن ماجه ، وللحاكم في المستدرک في المرجع نفسه ، ص ٥٣٠ . حديث رقم ٣٤٣٥ .

فعليه أن يؤتي كل ذي حق حقه ، كما أن عليه أن يمثل لأمر الواهب سبحانه بالاحسان إلى عباد الله ، وعدم استخدام المال في البغي ، والتناول على الناس ، والإفساد في الأرض بالمعاصي ، فإن الله لا يحب من كان مجرمًا باغيًا مفسدًا^(١) .

كما يوضح الأمر الإلهي ضرورة التوسط في كمية الإنفاق ، لقول الحق سبحانه ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان ٦٧] أي ليسوا بمبذرين في إنفاقهم فيصرفون فوق الحاجة ، ولا بخلاء على أهلهم فيقصرون في حقهم ، بل عدلاً خياراً ، وخير الأمور أوسطها ، لا هذا ولا هذا^(٢) فالإنفاق الأمثل هو الإنفاق القوام ، أي العدل ، وقوام كل شيء ، في اللغة ، هو عماده ونظامه ، وهو يدوم عليه الأمر ويستقر ، وهو ما يقيم الإنسان في القوت ، وقوام الأمر ما

يقوم به ، وهو قوام أهل بيته ، يقيم شأنهم^(٣) والإنفاق القوام ، أي العدل ، هو الإنفاق الوسط الذي يقع بين الطرفين المذمومين ، وهما الإسراف والتقتير ، وهو الوضع الأمثل لإنفاق الفرد ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء ٢٩] فإن التقتير يجعل يد المنفق مقيدة إلى عنقه لا تبذل شيئاً ، والإسراف يجعلها مبسطة لا تبقي لديه شيئاً مما يملكه ، وهو ملوم في الحالة الأولى - التقتير - لما يضيعه على أهله ومجتمعه من فائدة استخدام ما يملكه من ثروة واداتها ليفيد منها باقي أفراد المجتمع فيمنعهم بذلك عائد حركتها ودورانها في الاقتصاد ، أما في الحالة الثانية - الإسراف - فهو يجعل المسرف محسوراً أي مكشوفاً لا يستتره شيء^(٤) ، أو هو كالدابة التي عجزت عن السير

(١) ابن الخطيب : أوضح التفاسير ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ - محمد نسيب الرفاعي : اختصار تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ج ٣ ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ج ٢ ، ص ٤٤٦ ، ص ٥٨٧ .

(٢) ابو الفداء إسماعيل ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م ، ج ٣ ، ص ٣٢٥ .

(٣) ابو عبد الله الانصاري : الجامع لأحكام القرآن ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٧٦ م ، ج ١٣ ، ص ٧٤ ، فريد الأنصاري : التوحيد والوساطة في الزبية الدعوية ، كتاب الأمة ، دولة قطر ، العدد ٤٧ ، السنة ١٥ ، جمادى الأولى ١٤١٦هـ / سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٥م - ج ٢ ، ص ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٤) الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٨ - ٩ .

فوقفت ضعفاً وعجزاً^(١) فهو عاجز عن استكمال كفايته لما أفرط وأسرف في إنفاق ما تحت يده ، وهو في الحالتين في حالة تطرف ، بعيداً عن الوسط الإسلامي ، وهو لذلك مذموم من الخلق والخالق ، منقطع من المال كما ينقطع في سفره بانقطاع مطيته^(٢) فقد أضر بنفسه وجردها من القدرة على استمرار كفايتها ، كما أضر بأهله ومجتمعه ، وهو في الحالتين مضر لنفسه وأهله ومجتمعه ، فإذا كان الإسراف فيه إضاعة الموارد وسوء استخدامها ، فإن التقترير يؤدي إلى ضمور العمران ، وجمود الحياة ، وانتشار الكساد^(٣) .

إن الالتزام بالإنفاق الوسط ، في كل نوع من أنواع الإنفاق الكلي يتيح توفير الموارد اللازمة للقيام بالأنواع الأخرى ، فيأتي الإنفاق الكلي محققاً للتوازن على مستوى الفرد والجماعة ، وكافياً لتلبية مختلف احتياجات الفرد وأسرته ومجتمعه ، وبذا نجد أن التوسط في الإنفاق لا يقتصر على مجال الإنفاق الاستهلاكي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات ، دون تضيق محلّ بكفاية

مقاصد الشريعة الخمس ، ولا إسراف يفضي إلى الترف الذي يستوجب العقاب الإلهي ، ولا يقتصر على مجال الإنفاق الاستثماري المتعلق بإعمار الأرض وحسن استثمار الموارد بما يحقق كفاية المجتمع المسلم دون تبديد للموارد كما وكيفاً أو التقصير في استغلالها ، كما لا يقتصر على مجال الادخار الذي هو إنفاق مؤجل يتم تحسباً لبعض الالتزامات المالية المستقبلية بعيداً عن الكنز وإراقة ماء الوجه لعدم التحوط للظروف الطارئة ، بل أنه يشمل أيضاً الإنفاق الصدقي أو الخيري الذي يضم ملمحاً من كل هذه الإنفاقات ، فهو يمثل إنفاقاً استهلاكياً بالنسبة لمن يفيد به من مستحقيه في أي صورة من صوره الإلزامية أو الاختيارية ، كما يعتبر ادخاراً لدى الواهب سبحانه يحصل المرء عائده ثواباً في الآخرة ، فضلاً عن أنه استثمار أخروي يزيد به المنفق رصيده الأخروي من الحسنات لامتناله في أداء الصدقات المفروضة والتطوعية ومختلف القربات المالية والعينية ، هذا الإنفاق الصدقي يجب أن يكون أيضاً في حدود

(١) الرفاعي : اختصار تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ج٢ ، ص ٥٢٧ - ٥٢٨ .

(٢) الصابوني : صفوة التفاسير ، ج٢ ، ص ١٥٨ .

(٣) القرضاوي : دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .

الوسط لعدم الإضرار بمصالح المستحقين لهذا الإنفاق ولعدم خروج المرء من القدرة على الإنفاق الصدقي ، وتحوله لأحد مصارف هذا الإنفاق ، فيقول جل شأنه: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأنعام ١٤١] قال ابن عباس ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ يعني الزكاة المفروضة يوم يكال ويعلم كياله ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ قيل في تفسير هذه الآية أقوال شتى ، ثم اختار ابن جرير قول عطاء : إنه نهى عن الإسراف في كل شيء ، ولا شك أنه صحيح^(١) لذا فينصرف ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ إلى التجاوز في الانفاق الإلزامي للصدقة ، بما يضر صاحب الثمر وسائر التزاماته ، فإن الله لا يرضى عن المسرفين في تصرفاتهم وأعمالهم ، الذين يتجاوزون في الحقوق والواجبات ، المتعدين لحدود الله فيما أحلّ وحرم ، وهو ما يحقق معنى

الإسراف ، وهو صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي ، حيث أنه جهل بمقادير الحقوق ، فقد يكون تجاوز الحد بالأكل مما يحل ، أو الإنفاق لما يحل فوق الاعتدال ، ومقدار الحاجة^(٢) .

ويعضد ذلك أنه على الرغم من أن معظم المفسرين^(٣) يذهبون إلى أنه لا إسراف في الإنفاق الصدقي ، استناداً إلى قول أبي قبيس بأنه لا سرف في الخير^(٤) ، فإن عبد الله بن عمرو قال: مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعد وهو يتوضأ فقال: « ما هذا السرف ياسعد؟ فقال : أو في الوضوء سرف؟ قال : نعم وإن كنت على نهر جار»^(٥) .

ويؤكد هذا المعنى ما جاء في آيات الكتاب الكريم ﴿وَأَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا﴾ [الاسراء ٢٦] أي تنفق المال في غير محله ، فلا يتبقي لك ما تنفقه في أداء حقوق ذوي القربى والمساكين وأبناء

(١) الرفاعي : اختصار تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ٦٣ - ٦٤ - الصابوني : صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، جـ ١ ، ص ٤٢٤ .

(٢) محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م . ص ٤٨ .

(٣) ابن الخطيب : أوضح التفاسير ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ - الرفاعي : اختصار تفسير ابن كثير ، جـ ٢ ، ص ٥٢٧ - الصابوني : صفوة التفسير ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ١٥٨ .

(٤) الفيروز بادي : القاموس المحيظ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة عن عبد الله بن عمرو (٤٢٥) ، وفي الزوائد : إسناده ضعيف ، ويقوى بمحدث ابن عمر قبله (٤٢٤) : « لا تسرف ، لا تسرف » .

السييل ، أو لا يكفي لأداء هذه الحقوق كاملة، فضلاً عن ضرورة التزام مبدأ الوسط عند أداء هذه الحقوق من خلال تحقيق كفايتهم من المقاصد الخمس ، والتزاماً بالترتيب من الضروريّات إلى الحاجيات إلى التحسينيات ، فعلى قدر مراعاة المرء هذا الترتيب يأمن الخصاصة، وعلى قدر خرمه وتجاوزة يحصل التّبذير وتفويت مصالح المعوزين وأهل الحاجة^(١) ، وهو ما يحقق معنى التّبذير ، الذي هو صرف الشئ فيما لا ينبغي^(٢).

بل إن الرسول صلى الله عليه وسلم يوضح لنا أن خروج المسلم من جل ماله لإنفاقه في سبيل الله تعالى، وإن قبل من أبي بكر رضى الله تعالى عنه ، فكان ذلك إحدى محامده^(٣) ، إلا أنه يجب أن يتم في حدود لا تضر بسائر التزامات المرء تجاه نفسه ومن يعول ، فعن سعد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الثلث والثلث كثير ،

إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس ، وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك»^(٤) فكل إنفاق يتحرى به المسلم وجه خالقه سبحانه ، فيجعله في حقه هو التزام بالوسط الإسلامي ، كمّاً وكيفاً ، وتطبيقاً صحيحاً له ، وعدم الإسراف في الإنفاق الصدقي بخروج المرء عن كل ماله، هو تحقيق لهدف الإسلام الذي يحمي الذرية من التردّي إلى منازل السؤال ، والتحول من مزكين متصدقين إلى محتاجين مستحقين للإنفاق الصدقي.

يتضح من ذلك أن الإنفاق الصدقي الإلزامي والتطوعي على السواء يجب أن يلتزم بالوسط بعيداً عن الإسراف أو التّبذير ، حتى لا يضر ذلك بمصالح أصحاب الحقوق ، ويتيح لهم الحصول على حقهم الذي يوفر لهم كفايتهم من المقاصد الخمس ، جنباً إلى جنب مع تحقيق مصالح المزكين والمتصدقين تطوعاً

(١) إسماعيل الحسني : نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر بن عاشور ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ط ١ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م . ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) الميداني : الالتزام الديني منهج وسط ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٣) ابن الخطيب : أوضح التفاسير ، مرجع سابق ، ص ٣٤١ .

(٤) لماثلك ، ولأحمد في مسنده ، وللبخاري ، ومسلم ، ولأبي يعلى في مسنده في ابن الصديق الحسني : الكثر الثمين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٨ . حديث رقم ١٥٧٢ .

٣- تحديد معيار الوسط:

إن التعرف على مفهوم الوسط لغة ، واصطلاحاً ، و في آيات القرآن الكريم ، والوقوف على مجالات الوسط في كل من المفهوم الإسلامي العام والاقتصاد الإسلامي خاصة ، يجعلنا نتطلع إلى إيجاد معيار يسمح بتحديد الوسط الإسلامي في كل مجال من مجالات الاقتصاد الإسلامي ، حتى يمكن توفير الحق لكل من طرفي المعاملة الاقتصادية ، والوصول إلى الأوضاع المثلى لكل المتغيرات الاقتصادية .

أ - إن المقصد الأساسي من تحديد الوسط في الاقتصاد الإسلامي ، هو تحقيق المصلحة الشرعية التي قصدها الشارع سبحانه لعباده بدرء المفسد وجلب المصالح ، وذلك بما «اتفقت عليه الأمة بل سائر الملل» من أصول كلية جاءت الشريعة بحفظها ، وهي خمسة ، الدين ، والنفس ، والعقل ، والنسل ، والمال^(١) ويضيف البعض مقصداً سادساً هو حفظ العرض . ويضعه بعضهم بدلاً من حفظ النسل^(٢) .

ب - وقد قسم الغزالي^(٣) وتبعه

بتوفير كفايتهم الوسط ومن يعولون من المقاصد الخمس ، وعدم تعريضهم للتقصير في أداء واجباتهم الإلزامية والتطوعية ، أو التحول إلى أحد مستحقي الإنفاق الصدقي .

يتضح من ذلك أن الإنفاق الصدقي الإلزامي والتطوعي على السواء يجب أن يلتزم بالوسط بعيداً عن الإسراف أو التبذير ، حتى لا يضر ذلك بمصالح أصحاب الحقوق ، ويتيح لهم الحصول على حقهم الذي يوفر لهم كفايتهم من المقاصد الخمس ، جنباً إلى جنب مع تحقيق مصالح المزكين والمتصدقين تطوعاً بتوفير كفايتهم الوسط ومن يعولون من المقاصد الخمس ، وعدم تعريضهم للتقصير في أداء واجباتهم الإلزامية والتطوعية ، أو التحول إلى أحد مستحقي الإنفاق الصدقي .

إن التزام الوسط في كل أنواع الإنفاق ، بما في ذلك الإنفاق الصدقي ، من الواجبات الإسلامية التي تحقق مصالح المنفقين والمستحقين على السواء ، فيوفر لهم كفايتهم من المقاصد الخمس ، وللمجتمع أسباب التقدم والرواج .

(١) أبو إسحاق الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، د. ت . ج ١ ، ص ٣٨ ، ج ٣ ، ص ٤٦ ، ٤٧ .
(٢) عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .
(٣) أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ١١٤ ، ١٣٩ .

الشاطبي - بالإضافة والتفصيل^(١) مقاصد الشريعة الخمس لتحقيق مصالح الدين والدنيا للخلق في دينهم ، ونفوسهم ، وعقولهم ، ونسـلهم ، وعرضهم ، وأموالهم إلى مستويات ثلاثة :

١- الضروريات .

٢- الحاجيات .

٣- التحسينيات .

١- الضروريات : هي التي لا بد

منها في قيام مصالح الدين والدنيا ، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد وتهارج وفوت الحياة ، وفي الآخرة فوت النجاة ، والنعيم ، والرجوع بالخسران المبين^(٢) .

٢- الحاجيات : لا تتوقف عليها

صيانة الأركان الخمسة للحياة ، ولكنها تتطلب الحاجة لأجل التوسعة ، ورفع الحرج ، ودفع المشقة ، فهي أمور مفتقر إليها من أجل التوسعة ورفع الضيق ، المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب^(٣) .

٣- التحسينات : لا يصعب الحياة

بتركها ، لكن تناولها يسهل الحياة

ويحسنها أو يجعلها ، ويرى الشاطبي : «الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال والمواسات التي تأنفها العقول الراجحة ، إن هذه التحسينيات راجعة إلى محاسن زائدة على أصل المصالح الضرورية والحاجية ، إذ ليس فقدانها بمخل بأمر ضروري ولا حاجي ، وإنما جرت مجرى التحسينين والتزين^(٤)» .

ويقضي تحرى الوسط أن نفرق بين ماهو الأكثر أهمية ثم الأقل فالأقل ، وتعتبر الضروريات واجبة لأنها المقاصد الأصلية للشريعة ، وأي خلل في الضروريات يلزم معه اختلال الباقي من المقاصد الأخرى ، لكن لا يلزم أن يؤدي الإخلال بالحاجيات والتحسينيات إلى الإخلال بالضروريات ، وإن كان الإخلال بالحاجيات يؤدي إلى الإخلال بالتحسينيات وإلى حد ما بالضروريات ، كما يؤدي الإخلال بالتحسينيات والحاجيات بصفة عامة إلى الإخلال بالضروريات إلى حد ما^(٥) .

ج - وتنقسم كل واحدة من المقاصد

(١) الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ، مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٨ - ٢٥ ، ص ١٧٦ - ١٨٦ ، ج ٤ ، ص ٢٧ - ٣٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ١٠ .

(٤) المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢ .

(٥) راجع عمارة : قاموس المصطلحات الاقتصادية ، ص ٣٢ .

الخمس وفق المجال النوعي إلى قسمين: أصلي ومكمل ، أو أصل وفرع وتنمة أو تكميل ، وتنقسم وفق المجال الشخصي إلى قسمين : عام وخاص ، وتنقسم وفق المجال المكاني إلى قسمين : شامل وجزئي ، وتنقسم وفق المجال الزماني إلى قسمين : حال وموجل ، وتنقسم وفق مجال التدارك إلى قسمين : لايمكن تداركه ويمكن تداركه^(١) وذلك بالنسبة لكل مستوى من المستويات ، فيتم حفظ الدين من المفساد وتحقق له المصلحة على كل من مستوى الضروريات والحاجيات والتحسينيات. بما هو أصلي ومكمل ، وللأصلي والمكمل بما هو عام وخاص ، وللعام والخاص بما هو شامل وجزئي ، وللشامل والجزئي بما هو حال وموجل ، وكذا بالنسبة للمقاصد الشرعية الأربع الأخرى، حفظ النفس ، وحفظ النسل ، وحفظ العقل ، وحفظ المال^(٢) .

١- ويكون حفظ الدين من جانب الوجود تحصيلاً على سبيل الابتداء ،

وابقاءً على سبيل الدوام، ومن جانب عدم بدفع القواطع شاملاً لمجالات الحفظ الأخرى ، بما يراعي أحكام الدين وقواعده ومناهجه .

١- باعتباره العروة الوثقى والتي لا تنفصم ، ويشتمل حفظ الدين على كل الوسائل والأدوات المؤدية إلى عمارته من عبادة ، ومعاملة ، وعلاقة بإقامة أركانه ، من إيمان ونطق بالشهادتين وصلاة وزكاة وصيام وحج ، وما تقوم عليه عقيدة التوحيد من فعاليات وقيم تحكم التعاملات والعلاقات والتفاعلات^(٣) .

٢- ويكون حفظ النفس هو حفظ لأصل الإنسان ، يتم من جانب الوجود بحفظ ما فضله به الله سبحانه على كثير من خلقه بالعقل والعلم والبيان والنطق والشكل والصورة الحسنة ، والهئية الشريفة والقامة المعتدلة ، واكتساب العلوم بالاستدلال والفكر ، واقتناص الأخلاق الفاضلة من الصبر والطاعة^(٤) ، وتوفير ما يقيم هذه النفس من الغذاء (طعام وشراب) ، والكساء ، والمسكن.

(١) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل : مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م . ص ٤٤٩ .

(٢) راجع جدول المصالح والمفاسد في المرجع السابق ، ص ٤٩١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٥٠٨ .

(٤) يوسف حامد العالم : المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي .

كما يتم حفظ النفس من جانب العدم بتحريم الاعتداء على الأنفس والأعضاء.

٣- ويكون حفظ العقل من جانب الوجود بما يحافظ على النفس به من غذاء وكساء ومسكن من حيث أنه داخل في حقيقة النفس ، فالعقل السليم في الجسم السليم ، فضلاً عن وجوب التعليم بأنواعه^(١) فحفظ العقل من الضروريات لضمان أن تكون النفوس متمتعة بالرشد الذي يحركها لتحقيق العمران ، ويتم حفظ العقل من جانب العدم من كل ما يغييه بتحريم المسكرات، والمعاقبة على تعاطيها ، وحفظه من كل ما يسلبه من أفكار وتسميم وغسيل مخ ، حتى يمارس العقل وظيفته وفاعليته في إطار عمارة الأرض^(٢) .

٤- ويكون حفظ النسل والعرض هو شق مكمل لحفظ النفس ، ولكن في إطار يحفظ للتكوينات الجماعية والمجتمعية أساسها وتأسيسها ، وهو يشمل كل عناصر الفاعلية الدافعة للتنمية البشرية في الوجود والعمارة

والاستمرار^(٣) . ويتم حفظ النسل والعرض من جانب الوجود بتحصيل مصالحه بنظام الزواج أو النكاح ومقاصده وضوابطه ، ومن جانب العدم بدفع المفساد عنه بتحريم الزنى واللواط والقذف ، وإقامة الحد على ذلك.

٥- ويكون حفظ المال باعتباره أداة ومادة العمران ، ومجال فاعلية الإنسان في التنمية والتعمير ، ويتم حفظ المال من جانب الوجود بتحقيق مقاصد الشارع في الأموال ، وهي مبدأ التداول ، والوضوح ، والعدل فيها ، والمحافظة عليها من الاعتداء^(٤) ، وتحقيق مبدأ التداول بمنع إكتناز الأصول ، وسحبها من مجال التداول ، وتجميدها ، وتحريم التعامل بالربا، وتحريم احتكار السلع الضرورية لحياة الناس ، وتحريم الميسر والمقامرة ، ومنع أن يكون المال دولة بين فئة قليلة . ويتحقق مبدأ الوضوح بالكتابة والإشهاد والرهن . أما مبدأ العدل فيتحقق بطلب الإنفاق المحمود والكف عن الإمساك المذموم من بخل وتقتير ، والنهي عن الإسراف والتبذير

(١) يوسف العالم: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٥١ .

(٢) سيف عبد الفتاح : مدخل القيم، مرجع سابق ، ص ٥٠٨ .

(٣) راجع المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(٤) العالم : المقاصد العامة ... ، مرجع سابق ، ص ٤٩٥ .

وحرمان من يفعل ذلك حق التصرف في ماله بالحجر عليه، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل، وفرض واجبات شرعها الله، أما على جهة الإيجاب، فمنها دائم الوجوب كالزكاة وزكاة الفطر والإنفاق على النفس والأقارب الذين تلزم نفقتهم، ومنها طارئ الوجوب لدفع الضرر عن جماعة المسلمين وآحادهم أو لدفع كيد الأعداء عن الإسلام والمسلمين، وأما على جهة الندب كبذل المال من باب التطوع وجميع أنواع الإنفاق في سبيل الله، بعيداً عن المن والأذى والرياء المنهى عنها في التصديق^(١).

٥- ويتحقق الوسط الإسلامي بالتزام تحقيق المقاصد الشرعية الخمس بدرجاتها ومجالاتها المختلفة في إطار مستويات الحفظ الثلاث، فإن تدنيها عن مستوى الضروريات كان في ذلك إضرار بالأركان الخمسة للحياة الفردية والجماعية، وتقصير في توفير أدنى المصالح المتعلقة بإقامة الوجود الإنساني من المنظور الإسلامي، والتي حصرها

الإمام الشيباني في عصره في: الطعام، والشراب، واللباس، والسكن^(٢) وتفريط مهلك في إيجاد المهمات الستة التي حدد بها - كما يرى الإمام الغزالي - المهم الضروري، وهي: «المطعم، والملبس، والسكن وأثاثه، والمنكح، والمال الذي هو الوسيلة إلى هذه الخمسة»، فهي كما يرى الإمام العلامة من ضروريات الحياة التي يجب توفير أقل درجاتها بالنسبة للدرجة العليا من الزهاد^(٣). وعن الإمام الشيباني أن «من امتنع عن الأكل والشرب والاستئذان حتى مات وجب عليه دخول النار لأنه قتل نفسه عمداً»^(٤).

أما إذا تجاوزنا مستوى التحسينات، كان في ذلك ترفاً مذموماً مهلكاً، وتزييداً مفسداً، وإفراطاً مخللاً بحسن استخدام الموارد وتخصيصها.

ويمكن التعبير عن معيار الوسط بالشكل:

تلف	إضرار
تزييد	تقصير
إفراط	هلاك
حاجيات تأمينات ضروريات كفائيات	

(١) المرجع نفسه، راجع الفصل الخامس.

(٢) رفعت العوضي: الأولويات الاقتصادية في الإسلام، دار معاذ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م. ص ٤١.

(٣) أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٤) محمد بن الحسن الشيباني: الاكتساب في الرزق المستطاب، تحفي محمود عرنوس، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط ١، ١٩٣٨ م. ص ٤٥.

الطاقة إلى الالتزام بالمستوى الأوسط
الحاجيات - الكفائية) ويرتبط هذا المدى
اتساعاً وضيقاً بالظروف والإمكانات
الزمانية والمكانية للفرد والجماعة .

ويسهم تحديد معيار الوسط
الإسلامي بمدى يمتد بين طرفين مذمومين
في جعله معياراً يتسم بقدر كبير من
الواقعية ، يتيح تطبيقه بنجاح رغم تنوع
ظروف الأفراد والجماعات واختلافها ،
ذلك التنوع والاختلاف اللذان جعلهما
الحق سبحانه آية من آيات خلقه تقدس
وتعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ
إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم
٢٢] والألسن هي اللهجات
واللغات^(٢)، واختلافها هو اختلاف
الحضارات والثقافات ، أما الألوان فهي
الأجناس البشرية المتباينة على الرغم من
انتمائها إلى أب واحد هو آدم عليه
السلام ، والعبرة في ذلك لأهل العلم هو
وحداية الخالق سبحانه ، وتعدد خلقه
وتنوعهم .

ويتحقق الوسط الإسلامي المنشود
بالالتزام مستوى الحاجيات ، الذي يمثل
المستوى الأوسط للمستويات الثلاثة ،
فهو المستوى الأمثل الذي يحقق مبدأ
الكفاية الواجب شرعاً ، والذي يجب
العمل على توفيره للجماعة الإسلامية
وآحادها ، كلما سمحت موارد المجتمع^(١)
فالأصل في الإسلام هو عدم الالتزام
بالبقاء عند مستوى الأولويات
الضرورية ، وإنما تيسير الحياة وتسهيلها
عما يرفع الضيق المؤدى إلى الحرج
والمشقة ، وهو ما يتحقق بالوصول إلى
مستوى الكفائيات ، إعمالاً لقول الحق
سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا
يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة ١٨٥] .

بذا يتبين أن الوسط الإسلامي ليس
نقطة يمكن تحديدها رقمياً ، تنطبق في
جميع الأحوال والأزمنة ، وإنما هو تحقيق
إشباع المقاصد الشرعية داخل المساحة
الممتدة بين كـل من الحدين الأدنى
(الضروريات) والأعلى (التحسينيات)
مع محاولة توسطهما ، والوصول قدر

(١) نعمت مشهور : الآثار المتوقعة لتطبيق استراتيجية «الحاجات الأساسية» ومفهوم «مستوى الكفاية» على التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، فرع جامعة الأزهر للبنات ، العدد الرابع عشر ، يونيو ١٩٩٧ م . ص ٢٥ وما بعدها . نعمت مشهور : الزكاة ، الأسس الشرعية والدور الإنمائي التوزيعي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م . ص ٣٥١ - ٣٥٢ ، ٣٥٨ - ٣٦٣ .

(٢) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية : المنتخب في تفسير القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص ٦٠٥ .

٤- تطبيق معيار الوسط :

إن تحديد معيار الوسط الإسلامي بمدى وليس برقم محدد أو نقطة معينة ، قد يزيد من جدوى تطبيقه على المتغيرات الاقتصادية حيث يسمح لها بالتكيف مع مختلف الظروف المكانية والزمانية ، بما تحمله من اختلافات في مستويات الأسعار والتكنولوجيا .

أ - عند تطبيق معيار الوسط على الاستهلاك ، يكون الاستهلاك الوسط هو الذي يعمل على المحافظة على المقاصد الشرعية من دين ، ونفس ، ونسل ، وعقل ، ومال ، بحيث يتم إشباع الضروريات من هذه المقاصد جميعاً ، ثم يتم الانتقال إلى إشباع الحاجيات منها ، ثم التحسينيات كذلك ، على أن يكون ذلك بما لا يقل عن مستوى إشباع الضروريات اللازمة لتحقيق مصالح الدين والدنيا ، حتى لا يتعرض الفرد للهلاك مادياً ، ومعنوياً ، وبما لا يتعدى مستوى التحسينيات ، حتى لا يصل إلى المذموم من الإسراف والتبذير والزرف ، ويتوقف ذلك على الفرد أو مجموعة الأفراد الذي يطبق عليهم المعيار ، مع الأخذ في الاعتبار السلع المتوافرة ، ومستويات الأسعار ،

وميل الأفراد وأذواقهم .

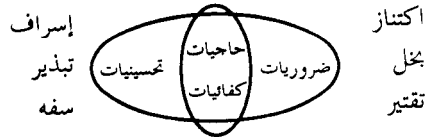
ب - عند تطبيق معيار الوسط على الإنتاج ، يكون الإنتاج الوسط هو الذي يوجه إلى إنتاج السلع اللازمة للمحافظة ، من باب الوجود ، على المقاصد الشرعية الخمس لأفراد المجتمع في دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، وعدم إنتاج السلع المحرمة التي تضر بهذه المقاصد أو تهدد المحافظة عليها ، تدرجاً من الضروريات إلى الحاجيات إلى التحسينيات ، بما يحقق العائد الوسط للمنتج الذي يحقق الربح العادي أو فوق العادي ، بعيداً عن ربح المحتكر الملعون في الإسلام . ويرتبط هذا الوسط في الإنتاج بأنواع السلع المطلوبة ، ومستويات التكنولوجيا المتبعة ، والمستويات العامة للأسعار والأجور .

ج - وعند تطبيق معيار الوسط تفصيلاً على الإنفاق ، لكونه من المجالات التي حظيت باهتمام كبير من القرآن والسنة ، نظراً لتأثيره كمّاً وكيفاً على دوران الدولار الاقتصادي ، واتجاهات الاستثمار والتنمية ومجالاتها ، وإن وجدنا أن مجالات الإنفاق أربع هي : الإنفاق الاستهلاكي ، والإنفاق الاستثماري ، والإنفاق الصدقي ،

والإنفاق السالب (الادخار) .

إن تحقيق الوسط في الإنفاق يكون بتحقيق مقاصد الشريعة الخمس فيما بين مستوى الضروريات ومستوى التحسينيات ، أي أن الإنفاق الوسط يجب أن يقوم بالمحافظة على الدين والعقل والنفس والنسل والمال ، عند مستوى لا يقل عن مستوى الضروريات، حتي لا يدخل دائرة الاكتناز والبخل والتقتير المذمومة ، ولا يزيد على مستوى التحسينيات حتى لا يقع في دائرة الإسراف والتبذير والسفه المذمومة.

ويمكن التعبير عن ذلك بالشكل :



وذلك بالنسبة لجملة إنفاق الفرد وبالنسبة لكل مجال من مجالات الإنفاق الأربع .

وإذا أردنا الماضي قدمًا في تطبيق معيار الوسط على الإنفاق ، يجب أن نهتم بالمواءمة بين دخل المرء وإنفاقه، ذلك أن على كل فرد أن «يضع ما

اكتسبه من حله في حقه ولا يضعه في غير حقه»^(١) والناس مختلفون في دخولهم ، وقدراتهم المالية ، وبالتالي فهم مختلفون في قدراتهم الإنفاقية.

ويمكن هنا أن نفرق بين نوعين كبيرين من الأفراد على أساس المقصد الشرعي الأول ، وهو حفظ الدين ، والذي يقضي الالتزام بفريضة الزكاة، والتي هي فرض عبادي على من تتوفر فيهم شروطها من ملكية ، ونصاب ، وحول .

فنقسم الأفراد ، وفقًا لواجبهم في الإنفاق الصدقي الإلزامي ، إلى :

- أفراد مستحقون للزكاة ، فلا يجب عليهم إنفاق صدقي إلزامي .

- أفراد مزكّون ، يجب في أموالهم الإنفاق الصدقي الإلزامي .

١- بالنسبة للمجموعة الأولى ، فإن

عدم تكليف أفرادها بالزكاة يعني عدم توافر شروط النصاب فيما يملكون من أموال ، وهو ما يعني استحقاقهم لسهم من الأموال الزكائية يساعدهم في الوصول إلى توفير ضرورياتهم من المقاصد الشرعية الخمس ، أي أن قدراتهم المالية لا تحتل أو تحتل بالكاد

(١) الغزالي : إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ، جـ ٣ ، ص ٢٤٧ .

توفير هذه الضروريات أو بعض منها ، وعلى ذلك يكون الوسط بالنسبة لأفراد هذه المجموعة هو توجيه الجزء الأكبر من دخولهم بما يصل إلى ٩٠٪ أو أكثر للإنفاق الاستهلاكي من غذاء (طعام وشراب) ، وكساء يعين على الصلاة ، ومسكن ، وتعليم ، وأشباهاها بالقدر الضروري اللازم لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل دون خلل أو عدم ، على أن يستكملوا ضرورياتهم من نصيبهم في حصيلة الزكاة ، حتى يتحقق لهم الوسط - في حدود دخولهم - وهو الوضع الأفضل لهم ، حيث لا يتركون للتدني عن مستوى الضروريات .

وبذلك يكون الإنفاق الوسط للمجموعة الأولى هو استيعاب الإنفاق الاستهلاكي لجل دخولهم ، نظراً لتواضعها ، وارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك تبعاً لذلك ، كما لا يفرض عليهم إنفاق صدقي إلزامي ، ويصعب استقطاع جزء من هذه الدخول للإنفاق الاستثماري ، أو الادخار الذي يتم تعويضه بنصيبهم المفروض في حصيلة الزكاة ، وذلك وفق المدى الذي يتفق والظروف المختلفة لهذه المجموعة من دخول أو مسؤوليات متباينة في الإعالة

الواجبة عليهم .

٢- أما المجموعة الثانية ، فتتكون من الزكّين الذين يتوافر شرط النصاب في أموالهم ، كثرت أم قلت ، ويكون تحقيق الوسط من خلال :

- تراوح الإنفاق الصدقي ، بشقيه الإلزامي والتطوعي ، بين ٢,٥٪ وهو الحد الأدنى لفريضة الزكاة الإلزامية ، و٣٥,٨٪ ويمثل ثلث المال بعد إخراج الزكاة ، وهو الحد الأقصى الذي حدده الرسول صلى الله عليه وسلم للإنفاق الصدقي التطوعي ، «الثلث والثلث كثير» .

- تراوح الإنفاق الاستهلاكي المحقق لمستوى الضروريات ثم الحاجيات فالتحسينيات اللازمة لحفظ دين ونفس وعقل ونسل الأفراد من ٣٠٪ بالنسبة لمستويات الدخل المرتفعة إلى ٨٥٪ بالنسبة لمستويات الدخل المنخفضة القريبة من مستوى النصاب ، وفق ميلهم الحدي للاستهلاك ، والذي يتناسب عكسياً ودخولهم .

- تراوح الإنفاق الإذخاري المخصص لمواجهة التزامات مالية مستقبلية من صفر بالنسبة لمستويات الدخل المنخفضة و ١٠٪ كحد أعلى يعتبر بعده الادخار

الحد الأدنى للإنفاق الصدقي الإلزامي ،
بينما يستوعب الإنفاق الاستهلاكي
النصيب الأكبر من دخلها ، فلا يتبقى
للادخار إلا النذر اليسير من الدخل
الكلي ، وينفق الباقي في أوجه الاستثمار
المختلفة .

ويمثل العمود الأيسر الوسط في
الإنفاق بالنسبة لتلك الفئات المزكية
ذات الدخل الأعلى ، والتي قد تنفق
من دخلها الحد الأعلى من الإنفاق
الصدقي الإلزامي والتطوعي ، بينما لا
تحتاج إلا لنصيب متواضع لمواجهة
متطلباتها من الإنفاق الاستهلاكي ، مما
يتيح لها نسبة معقولة من المدخرات ، مع
تخصيص نصيب هام للإنفاق في مجالات
الاستثمار المختلفة .

ويتيح ارتفاع مستويات دخول
المزكين وتباينها مرونة توزيع الدخل
بين أنواع الإنفاق الأربع ، وبالنسبة
لكل نوع من أنواع الإنفاق ، مما يحقق
الوسط لكل فئة دخلية ، وفق توجيهاتها
في مجال الإنفاق الصدقي التطوعي ،
ومجالات الاستثمار المختلفة .

وغني عن البيان أن هذه النسب
المقترحة تضع الحدود العليا والدنيا
للوسط الإنفاقي بالنسبة لفئة المزكين ،

نوعاً من الاكتناز المنهى عنه شرعاً .
- أما الإنفاق الاستثماري ، فإنه
يتراوح بين ١٢,٥٪ لمستويات الدخل
المنخفضة التي لا يجب عليها إلا الإنفاق
الصدقي الإلزامي ، والتي تخصص
لإنفاقها الاستهلاكي ٨٥٪ بينما لا
تدخر إلا في أضيق الحدود وبين ٢١,٥٪
و ٥٧,٥٪ بالنسبة لمستويات الدخل
المرتفعة ، وذلك وفقاً لقيامها بالإنفاق
الصدقي عند أعلى مستوياته التطوعية ،
فضلاً عن الإلزامية ، أو الاكتفاء
بالإنفاق الصدقي الإلزامي .

وبذلك يلتزم أفراد المجموعة الثانية
بالوسط لكل نوع من أنواع الإنفاق
الصدقي والاستهلاكي والاستثماري
والادخار ، ويلتزمون بالإنفاق الوسط
لمجموع دخولهم .

ويمكن التعبير عن الوسط في الإنفاق
كالتالي :

٢,٥٪ $\geq$ الإنفاق الصدقي > ٣٥,٨٪

٨٥٪ < الإنفاق الاستهلاكي < ٣٠٪

صفر٪ > الادخار > ١٠٪

١٢,٥٪ > الإنفاق الاستثماري > ٢١,٥٪ - ٥٧,٥٪

ويمثل العمود الأيمن الوسط في
الإنفاق بالنسبة لفئات المزكين ذات
الدخل الأقل ، والتي توزع دخلها بين

والتزاماتها الدينية والعائلية ، في ضوء نوعية السلع المتوافرة ، ومستويات أسعارها.

إن وجود أكثر من وسط إنفاقي ليلام تعدد الأوضاع الدخلية والعائلية والمعاشية لأفراد المجتمع ، يوضح مسئولية المسلم في تحرى التزامه بالوسط الإنفاقي في حدود إمكاناته الدخلية والتزاماته المتعددة، إلا أنه لا ينفي وجود المعيار الإسلامي الواضح لتحديد ذلك الوسط وفق أصول ومبادئ شرعية محددة .

خاتمة

مما سبق يتضح لنا أن الوسط ، وهو السمة التي تفردت بها الأمة الإسلامية ، ليس مجرد التوازن بين أطراف متنافرة ، وإنما هو الوضع الأمثل والأفضل لكل فكر وعمل يتمسك بهذه القيمة ، كما هو سمة أمة الإسلام التي هي خير أمة أخرجت للناس . وتبين الآيات القرآنية والأحاديث أن قيمة الوسط تحكم مختلف مجالات الفكر والعمل الإسلامي ، كما تتضح بصورة خاصة في كل مجالات الاقتصاد الإسلامي ، بما يحقق الخير لطرفي كل عملية اقتصادية ويعتبر معيار الوسط الإسلامي الوسيلة التي تعيننا على التعرف على الوسط لكل متغير

والتي تتلاءم ودخول كل منهم ، فالعبرة في الوسط الإنفاقي تكون بمواجهة التزامات الأفراد ومن يعولون في المحافظة على دينهم ونفوسهم ونسلهم وعقلهم وما لهم عند مستوى الكفاية في إطار دخولهم الحلال ، حيث أن استيعاب هذه الدخول في نوع واحد أو اثنين من أنواع الإنفاق يخل بمفهوم الوسط من جانب الإسراف والتبذير ، في حالة استئثار الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري بل أو الصدقي للنصيب الأعظم من هذه الدخول ، ويخل بمفهوم الوسط من جانب الاكتناز والتقتير في حالة استئثار الادخار لنصيب يزيد على ١٠٪ أو ٢٥٪ من هذه الدخول .

ويعني ذلك إمكانية استخدام معيار الوسط في تحديد الوسط الإنفاقي لكل شريحة دخلية ، آخذين في الاعتبار التزاماتها المعاشية والعائلية ، جنباً إلى جنب مع ظروفها الزمانية والمكانية .

أي أن معيار الوسط الإسلامي ، بما يتميز به من مرونة وواقعية ومثالية التشريع الإسلامي ، يتيح تحديد وتحقيق أفضل الأوضاع الإنفاقية ، وبالتالي أفضل الظروف المعاشية ، لأفراد كل فئة اجتماعية ، في إطار دخلها الحلال

وبتتيح تطبيق معيار الوسط في مجال الإنفاق التعرف على الوسط الإنفاقي بالنسبة لمن لا تحب عليهم الزكاة ، ولمن يجب عليهم هذا الإنفاق الصدقي الإلزامي بما يحقق كفايتهم في المحافظة على دينهم ونفوسهم وعقولهم ونسلهم ومالهم، في حدود دخولهم الحلال ، وفقاً لنوعية السلع المتوافرة ومستويات الأسعار السائدة .

اقتصادي ، فهو المدى الذي يشمل تحقيق مقاصد الشريعة وفق مستوياتها الثلاثة : الضرورية والحاجية والتحسينية، بعيداً عن التقصير الذي يهدد بالهلاك لعدم تحقيق الضروريات ، وبمنأى عن الإفراط والاسراف المهلكين للموارد والمجتمعات ، ذلك مع محاولة الالتزام بالمستوى الأوسط للحاجيات الكفائية ، والذي يمثل جوهر الوسط الإسلامي ،

